



## الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي

### تدقيق الجودة المؤسسية - ملخص تقرير محدود التداول

تفاصيل أساسية		
المؤسسة	الكلية الجوية الفنية	
رئاسة فريق التدقيق	الدكتورة/ إليزابيث ستانلي مستشارة في التعليم العالي، ومساعدة سابقة لرئيس جامعة زايد دولة الإمارات العربية المتحدة	
أعضاء فريق التدقيق	الدكتور/ هلال عبد الله الهنائي مدير عام خدمات دعم الشركات، بالشركة العمانية لمصافي النفط والصناعات البترولية	
	الدكتور/ أندرو ثوماس مدير معهد اللغات، ببوليتكنك البحرين مملكة البحرين	
	العميد جوي (متقاعد)/ محمد إسماعيل مدير ضمان الجودة، بالجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا جمهورية باكستان الإسلامية	
مدير عملية المراجعة	الأستاذة/ سوزان تريفور - روبر الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي	
تاريخ تسليم وثيقة الدراسة الذاتية	٢٣ فبراير ٢٠١٣ م	اجتماع مناقشة وثيقة الدراسة الذاتية
الزيارة التخطيطية	١٦ إبريل ٢٠١٣ م	الزيارة التقييمية
	١ إبريل ٢٠١٣ م	٢٥-٣٠ مايو ٢٠١٣ م

### تدقيق الجودة المؤسسية

تنفيذا للمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٠/٥٤، تقوم الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي (الهيئة) بتدقيق الجودة المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي، بوصفها المرحلة الأولى من عملية الاعتماد المؤسسي، ووفقا لـ "[دليل تدقيق الجودة المؤسسية](#)". تخضع كل مؤسسة تعليم عال لتدقيق الجودة المؤسسية مرة واحدة، بعد تخريج الدفعة الأولى من طلبتها. وقد تم تصميم هذه العملية الخارجية لضمان الجودة بهدف تقديم التغذية الراجعة البناءة لمساعدة المؤسسات، ودعم جهودها المتواصلة للتحسين، وتنتج عنها تقارير تدقيق الجودة المؤسسية، التي تنشر على الموقع الإلكتروني للهيئة (باستثناء التقارير المصنفة "محدودة التداول"، كما هو الحال بالنسبة لهذا التقرير)، وتبقى منشورة حتى يتم حفظها، لتحل محلها نتائج التقييم مقابل المعايير المؤسسية، التي تنتج عن المرحلة الثانية من الاعتماد المؤسسي.

### إجراءات تدقيق الجودة المؤسسية

تبدأ عملية التدقيق بإجراء المؤسسة المعنية مراجعة ذاتية لأنظمتها الداخلية، وتقييمها في ضوء رسالتها ورؤيتها وتلخيص نتائج تلك المراجعة وإدراجها ضمن وثيقة الدراسة الذاتية، التي تقدمها للهيئة، مصحوبة بالوثائق المساندة لها. بعدها يعقد فريق التدقيق اجتماعه الأول (يشارك الأعضاء الدوليون عبر الهاتف)، لمناقشة وتدوين النتائج الأولية التي توصل لها الفريق، ثم تجرى زيارة تخطيطية للمؤسسة لاستيضاح بعض الأمور وطلب معلومات إضافية، وكذلك لعمل الترتيبات الضرورية للزيارة التقييمية. وقبل الزيارة التقييمية، يوجه الفريق دعوة عامة إلى كل من لديه ملاحظات وطروحات حول

جودة مختلف أنشطة المؤسسة المعنية. وخلال الزيارة التدقيقية، يكون اليوم التحضيري عادة خارج المؤسسة، أما باقي الأيام فيقضيها الفريق في الحرم المؤسسي، حيث يجري مقابلات مع العديد من الأشخاص المعنيين بأنشطة المؤسسة، بمن فيهم أعضاء مجلس إدارة المؤسسة، ومدرسيها، وطلبتها، بالإضافة إلى بعض الجهات ذات العلاقة من داخل المؤسسة وخارجها. كما يقوم الفريق خلال تلك الزيارة بجولة تفقدية تشمل بعض مرافق المؤسسة، ويطلع على عدد من المواد والوثائق الإضافية.

### تقرير تدقيق الجودة المؤسسية

يعلق تقرير تدقيق الجودة المؤسسية (الذي يتم إعداده عبر ست مسودات) على مدى ملاءمة وفاعلية مختلف أنظمة المؤسسة في تحقيق رؤيتها ورسالتها. ويتضمن ملخصاً للنتائج التي توصل إليها الفريق من خلال عملية التدقيق، والاستنتاجات الرسمية المتمثلة في الإشادات بجوانب الأداء الجيد التي يشخصها الفريق في عمل المؤسسة، والتوكيدات على بعض الجوانب التي تبذل فيها المؤسسة جهوداً متواصلة لتحسين أدائها، والتي يرى الفريق ضرورة دعمها ومساندتها، والتوصيات حيثما توفرت فرص مهمة لتحسين الأداء، لم تقم المؤسسة بمعالجتها على النحو المناسب، ويريد الفريق أن يلفت انتباهها إليها. وبعبارة أخرى، فإن تقرير تدقيق الجودة المؤسسية يهدف إلى بيان عدد من الملاحظات المهمة والمتوازنة، ولكنه لا يتناول جميع القضايا والأنظمة المطبقة في المؤسسة. ولا يأخذ الفريق في الاعتبار أي معلومات أو بيانات بعد اليوم الأخير من الزيارة التدقيقية لغرض عملية التدقيق، باستثناء الوثائق الموجودة مسبقاً والتي يطلبها الفريق سلفاً على وجه التحديد، أو التي تتقدم بها المؤسسة ضمن تعليقها على المسودة الخامسة من التقرير. وبالإضافة إلى دعوة المؤسسة للتعليق على المسودة الخامسة قبل اعتماد النسخة النهائية من التقرير، فإن للمؤسسات فرصة للاعتراض والتظلم رسمياً قبل نشر النسخة النهائية من التقرير. ولا يتم نشر تقارير تدقيق الجودة المؤسسية المصنفة "محدودة التداول".

### ملاحظات خاصة تتعلق بمؤسسة التعليم العالي المذكورة أعلاه

خضعت المؤسسة المذكورة في الجدول أعلاه لعملية تدقيق الجودة المؤسسية وفقاً لما سبق وصفه. ولكن التقرير الناتج عن هذه العملية سري، حيث أن تداوله محدود في المؤسسة المعنية وعدد من الجهات ذات العلاقة.